

تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية
دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)
The Impact of Oil Price Fluctuation on Fiscal Policy
- An Econometric Study on Algerian Economy (2014-1980) -

أميرة ادريس¹

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت، amidriss_88@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2019/12/ 20

تاريخ القبول: 2019/11/ 26

تاريخ الاستلام: 2019 /10/ 24

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر تقلبات اسعار النفط على ادوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات الحكومية في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1980-2014 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR. توصلت الدراسة ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية في اسعار الصرف مقدرة بـ 1% او بدولار امريكي واحد ستتسبب غي احداث أثر ايجابي في بداية فترة الاستجابة. ليتصح من خلال النتائج ان تأثير الصدمة الانفاقية ستكون أكبر من الصدمة الإيرادية على طول فترة الاستجابة. مع الاشارة ان تأثير الانفاق الحكومي أكبر من تأثير الإيراد الحكومي، مما يدل على ان السياسة المتبعة من طرف صناع القرار السياسي هي سياسة مالية مساندة للاتجاهات الدورية.

الكلمات المفتاحية: تقلبات سعر النفط، السياسة المالية، VAR، الجزائر.

Abstract:

This study mainly aimed to measuring the impact of Oil Price Fluctuation on fiscal policy (government revenue and expenditure) in Algeria, using a Vector Auto Regression (VAR) approach, based on annual data covering 1980-2014 period. The result showed that a positive structure shock in oil prices estimated at 1% or one US dollar would cause a positive impact at the beginning of the response period, and the effect of a shock in government spending has been bigger than a shock in government revenue

indicating, the impact of government spending is stronger than the impact of government revenue, which indicate that policy adopted by the government is a pro-cyclical fiscal policy.

Key words: Oil Price Fluctuations, Fiscal policy, VAR, Algeria.

المؤلف المرسل: أميرة ادريس، الإيميل amidriss_88@hotmail.fr

مقدمة:

يعتبر الذهب الأسود مادة حيوية استراتيجية وعنصر فعال في نسيج الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أين عبر السياسي الفرنسي (Georges Clemenceau) عن مدى أهميته قائلا «قطرة بترول تعادل قطرة دم»¹ فأسعار البترول تقوم بها وعليها حضارات، غير أن التقلبات التي عرفها دفعت العديد من الدول إلى إعادة وتعميق الاهتمام في سبل رسم سياستها المالية باعتبارها أقوى دعامة تركز عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة لتعكس التطورات الاقتصادية الكلية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الاستشهاد بالنظريات الاقتصادية في كل من المدرستين الكلاسيكية والكنيزية، فحسب النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للدورة الاقتصادية فهي تعتبر أن حدوث صدمة إيجابية في أسعار البترول تؤدي إلى اتباع النفقات الحكومية، وهذا ما يشار إليه بسياسة مالية دورية (Procyclical) (Abdih et al & 2010)² و (Villafuerte & et al 2010)³ و (Sarra Ben 2010) (Countercyclical) Slimane & et al,⁴ وبالمقابل فقد جاء كينز بضرورة اتباع سياسة مالية غير دورية (Countercyclical) من خلال ادخار العائد الناتج عن الصدمات الإيجابية في أسعار البترول لاستخدامها كتغطية للنفقات الحكومية في حالة انخفاض أسعار البترول، والتي توصف بالمثلثي (Shikha & et al, 2010)⁵ و (2005) (Gordon & Leeper)⁶، وانطلاقا من هذا التعارض جاءت هذه الدراسة للبحث في "ماهو أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري؟".

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وانطلاقا مما أتت به الدراسات (Mohsen & et al)⁷، (Nina & et al)⁸، تم الاستناد على الفرضيات التالية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط على أداء السياسة المالية".

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على اجمالي الإيرادات الحكومية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على اجمالي النفقات الحكومية.
3. لا يوجد أثر لصدمة في أدوات السياسة المالية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على مؤشر أسعار المستهلك.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات على سعر الصرف الحقيقي.

أولاً: أدبيات الدراسة:

تتناول الدراسة موضوعاً كثيراً ما طرح للنقاش، من خلال البحث في أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية، حيث أصبح من أكثر المواضيع التي تنصّر الأولويات وفي ما يلي أهم الدراسات:

1. دراسة (داود سعد الله) أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)⁹ عملت هذه الدراسة على تحديد مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (2000-2010)، مستخدماً المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج التحليلي من خلال نموذج (VAR) لعينة من المتغيرات والمتمثلة أساساً في الإيرادات والنفقات العمومية، ومعدل النمو، ومعدل التضخم ومعدل الفائدة. وقد توصلت النتائج إلى ضرورة إعادة توجيه الانفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة وذلك بمحاولة استغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي.

2. دراسة (براهيم بلقلة، 2013) تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)¹⁰

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليل وتتبع التطورات التي مست أسعار النفط ومدى انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009. معتمداً الباحث في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال تقديم وصف وشرح للتطورات الحاصلة لكل من أسعار الصرف والأسباب الداعية إلى تقلب هذه الأخيرة في فترة الدراسة وما مرت به من ارتفاع وانخفاض.

وقد خلصت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج، أهمها ارتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الدول، والتي نجم عنها زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الانفاق مساهمة بذلك في تحسين أداء النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية والغير ضريبية، والتي تتناسب طردياً مع وتيرة النشاط الاقتصادي. مما كان له انعكاس إيجابي على الموازنة العامة للدول العربية.

3. دراسة (Léonor Coutinho, 2011) *The Resource Curse and Fiscal Policy*¹¹

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المخاطر وأفضل الممارسات في إدارة الإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعية، وقد اعتمد الباحث في ذلك اخذ عينة من الدول المصدرة للموارد الأولية من خلال سرد نجاحاتها او فشلها في تحقيق النمو الاقتصادي، والتي يمكن تقسيمها الى مجموعتين الاولى (نيجيريا، والسعودية، والمكسيك) والتي تمثل قصص فاشلة في تسيير مواردها، والمجموعة الثانية (بوتسوانا، اندونيسيا، ماليزيا) وهي مثال القصص الناجحة، معتمدا على المنهج الوصفي. وقد توصل الباحث إلى ضرورة ارتباط الدول الغنية بالموارد الطبيعية بالإدارة السليمة لإيراداتها لضمان الاستدامة طويلة الاجل للمالية العامة..

4. دراسة، (Sajjad Faraji Dizaji 2012)¹² The Effects of Oil shocks on Government Expenditures and Government Revenues Nexus in Iran (as a Developing Oil-Export Based Economy)

تبحث هذه الورقة البحثية اساسا في العلاقة الديناميكية بين كل من الايرادات والنفقات الحكومية في الدولة الايرانية، وقد استخدم مجموعتين من المتغيرات وفترتين مختلفتين، فبالنسبة للمجموعة الاولى تمثلت في: أسعار البترول، إيرادات البترول بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، اجمالي النفقات الحكومية بالنسبة الى اجمالي الناتج المحلي، بالإضافة الى متغير وهي والمتمثل في الحرب على العراق. باستخدام نموذج (VAR) خلال الفترة الممتدة بين 1970-2008 وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية. أما بالنسبة للمجموعة الثانية فتحتوي على المتغيرات التالية: الإيرادات البترولية، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية الاجمالية، نفقات رأس المال، عرض النقد، مؤشر أسعار المستهلك باستخدام نموذج (VAR) بالاعتماد على بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة بين (1990:2 / 2009:1) وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية من الإيرادات الحكومية الى النفقات الحكومية، كما اوضحت الدراسة الى وجود تأثير للإيرادات البترولية على جميع المتغيرات المدروسة.

5. دراسة (Nese Erbil, 2009)¹³ Is Fiscal Policy Procylical in Developing Oil-Producing Countries?

تقوم الدراسة باختبار التقلبات الدورية لسلوك السياسة المالية في 28 دولة منتجة للبترول خلال الفترة الممتدة بين 1990-2009، من خلال الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في: مؤشر أسعار المستهلك، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خار المحروقات، الانفاق الاجمالي الحقيقي، إنفاق راس المال الحقيقي، الإيرادات الحقيقية خار المحروقات، الانفاق الاستهلاكي والميزانية الأولية غير النفطية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات كلها مسيرة للاتجاهات الدورية في العينة، كما ان

النتائج ليست موحدة عبر فئات الدخل، الانفاق مسيرة للاتجاهات في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، في حين تكون معاكسة للاتجاهات في البلدان ذات الدخل المرتفع، كما ان السياسة المالية تتأثر بقيود التمويل الخارجي في المجموعات متوسطة ومرتفعة الدخل، وعليه فان نوعية المؤسسات والبنية السياسية تكون أكثر تأثير في المجموعات ذات الدخل المنخفض.

6. دراسة *The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria* (Chibi, Benbouziane, Chekouri, 2014)¹⁴

تم تقديم هذه الدراسة بغاية التحقيقي في آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي الجزائري، باستخدام نموذج ماركوف لتحويل المتجهات والانحدار الذاتي (MSVAR) وذلك خلال الفترة الممتدة من الربع الاول لسنة 1970 الى غاية الربع ال ا ربع لسنة 2011. واعتمد الباحثون على ثلاث متغيرات اساسية تتمثل في كل من الايرادات العامة، والنفقات العامة، والنتائج المحلي الاجمالي.

وقد توصلت الدراسة الى وجود آثار غير متماثلة للسياسة المالية عبر الانظمة المحددة من قبل الدولة من دورة الاعمال (الازدهار والركود)، حيث اظهرت النتائج مضاعفات ايجابية صغيرة للأنفاق والايادات الحكومية على المدى القصير في كلا النظامين، بالإضافة الى ذلك فان صدمات السياسة المالية لها تأثير اقوى في اوقات الشدة الاقتصادية مما كانت عليه في أوقات التوسع، والتي تؤكد وترسخ فرضية الآثار الغير المتماثلة. ومع ذلك فان تأثير الانفاق الحكومي اقوى من تأثير الايرادات العامة في فترات الركود، من ناحية اخرى يتفاعل صناع القرار في السياسة المالية مع وجهة نظر ضد كينزية أي مسيرة للاتجاهات الدورية لأنها تزيد الايرادات والنفقات في حالات الازدهار والعكس صحيح في الركود.

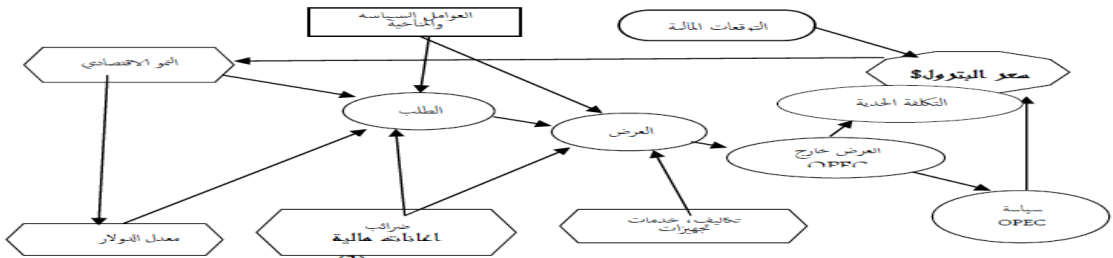
ثانيا: القطاع النفطي الجزائري:

مرت البشرية بست محطات طاغوية أحدثت ثورات ونقلات عايشها الانسان، أولها اكتشاف النار، وآخرها اكتشاف النفط، وقد عبر وزير الداخلية الأمريكي هارولد ايكس والمتخصص في شؤون النفط في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها عن مدا أهمية الطاقة في الحياة البشرية، قائلا "البشرية صنعت تطورات هائلة في الحضارة عبر عصور أربعة العصر الحجري والعصر البرونزي والعصر الحديدي وأخيرا عصر البترول".

ليتواصل الارتباط الوثيق بين الحياة المعاصرة والنفط، ليكون عصبها للحضارة الإنسانية المعاصرة والشريان الحيوي للمجتمع الصناعي الحديث فمظاهر التحضر والتمدن والرخاء في حياة الأمم كانت وما ا زلت تركز على الذهب الأسود، وفي هذا الصدد يقول Daniel Howard Yergin "عصرنا هو

عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية والانسان المعاصر هو انسان هيدروكربوني نسبة الى المكونات الهيدروكربونية للنفط. "ويمكن اجمال وتوضيح مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والاجتماعية المتظافرة لتحديد أسعار البترول من خلال المخطط التالي:

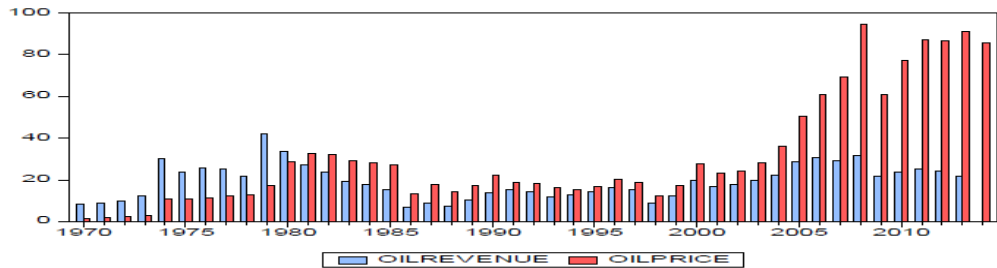
الشكل (1): محددات أسعار البترول



المصدر: Alazard & Maisonnier¹⁵

الجزائر باعتبارها واحدة من الدول المرتبطة بالاقتصاد النفطي والذي يشكل نسبة معتبرة من عائدات الدولة، جعلت فكرة اصابته بالعللة الهولندية أو لعنة الموارد أمرا حتميا بل زادت الاصابة وزاد توغل المرض بشكل كبير وخير دليل على ذلك نسبة العائدات النفطية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، المتزايدة بتزايد السعر النفطي والعكس، ويمكن توضيح ذلك بشكل أكبر في المنحنى التالي:

الشكل (2): العائدات النفطية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بأسعار النفط 1970-2014

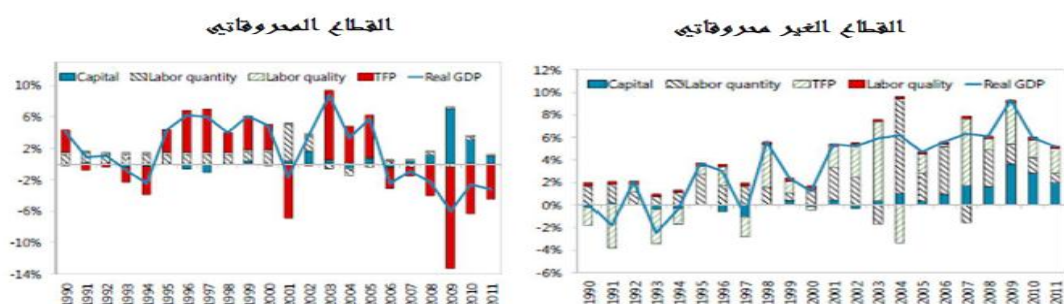


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وهذا التطور للعائدات النفطية والمتغير بتغير أسعاره، يمثل عنصرا جد مؤثر على باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية، فحسب المنحنى فان العائدات النفطية خلال الفترة الممتدة بين 1970 و1973 كانت محتشمة والتي لم تتعدى 10% غير أن سنة 1974 كانت بمثابة نقلة فعلية للسوق النفطي عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا حيث استطاع الحظر النفطي وتدخل منظمة الوبك الى رفع السعر النفطي والمنتقل ليصل الى حوالي 30% اي استطاع ان يحقق ارتفاعا يرتفع بثلاث أضعاف عما كانت عليه، ليستمر هذا الارتفاع خصوصا بعد ما عرف السوق النفطي من صدمات ساهمت في رفع السعر

النفطي والذي ترجم الى عائدات معتبرة في رصيد الاقتصاد الجزائري، غير انه تراجع نتيجة الصدمة النفطية المعاكسة 1986 والتي استطاعت ان تحدث اختلالا كبيرا في موازين الاقتصاد الجزائري ليتراجع الايرادات الى 6.74% ، ثم تعافت بتعافي الاسعار النفطية مرة أخرى وبقيت على هذا النهج متذبذبة بتذبذب السوق النفطي ليتص سنة 2013 الى حوالي 21% . بالإضافة الى التطور الذي يعرفه القطاع المحروقاتي مقابل نظيره ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

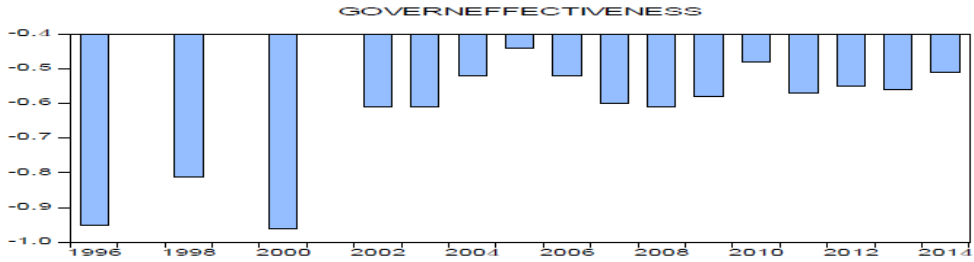
الشكل (3): تحليل نمو كل من قطاع المحروقات وقطاع غير محروقات



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2013

متضحاً توجه الراس المال البشري الى القطاع المحروقاتي فكل الخبرات واليد العاملة المؤهلة أوضحت توجهها نحو ذلك القطاع، وبنفس الطريقة فراس المال هو الآخر يتضح توجهه الى قطاع المحروقات بقيمة تفوق تلك التي توجهت الى قطاع الغير محروقاتي، موضحاً بذلك الآثار المترتبة عن المرض الهولندي والمثبة بشكل واضح في الشكل، وبنفس الطريقة أما عن فعالية الحكومة في الاقتصاد فقد أثبتت الاحصائيات ان الجزائر بعيدة جداً عن ذلك حيث تميزت القيم بقربها هي الأخرى من مؤشر الضعف الشديد، حسب البيانات المتوفرة للفترة الممتدة من 1996 إلى 2014 ، وكان متوسط قيمتها خلال تلك الفترة 0.62 - نقطة، مع حد أدنى من 0.96 - نقطة في عام 2000 ، وبحد أقصى 0.44 - نقطة في عام 2005 ، وذلك من خلال الشكل البياني التالي:

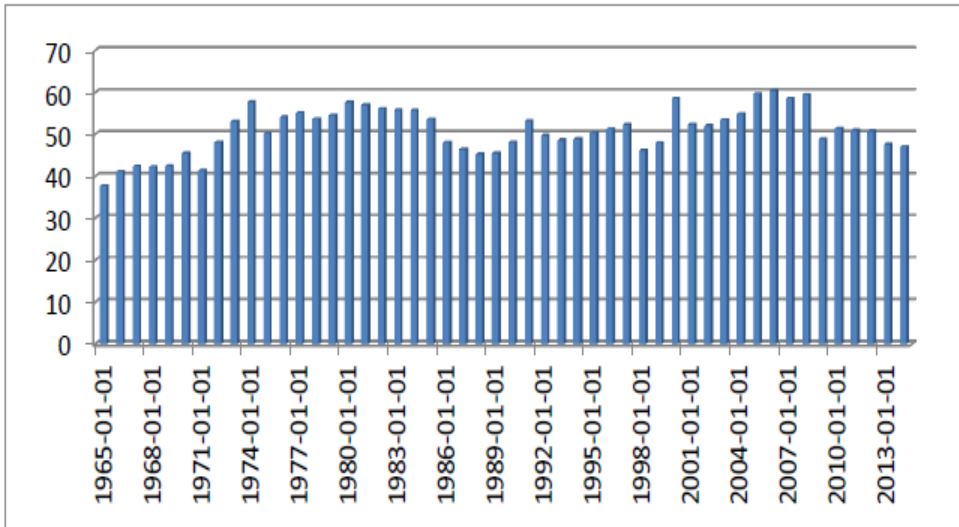
الشكل (4): فعالية الحكومة في الجزائر 1996-2014



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

القطاع الصناعي وخصوصا في القطاع النفطي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي، منتقلة من 37.72% في سنة 1965 الى ما يفوق 50% خلال فترة السبعينات والثمانينات أي بعد الانقلاب السعري الذي عرفه النفط، ولكن بعد الصدمة النفطية السلبية لسنة 1986 تراجع الى حوالي 48.11% ، ولكن انطلاقا من سنة 2000 استرجع نسبته المرتفعة والتي فاقت مرة أخرى 50% بل وصلت الى غاية 60% في الفترة الممتدة بين 2006 و 2008 ، وفي 2014 تراجع مرة اخرى بتراجع السعر النفطي، وعليه هذا دليل آخر لهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري وارتباطه اللصيق بالنفط وتقلباته السعري، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (5): القيمة المضافة للقطاع الصناعي النفطي الى الناتج الاجمالي الجزائر 1965-2014



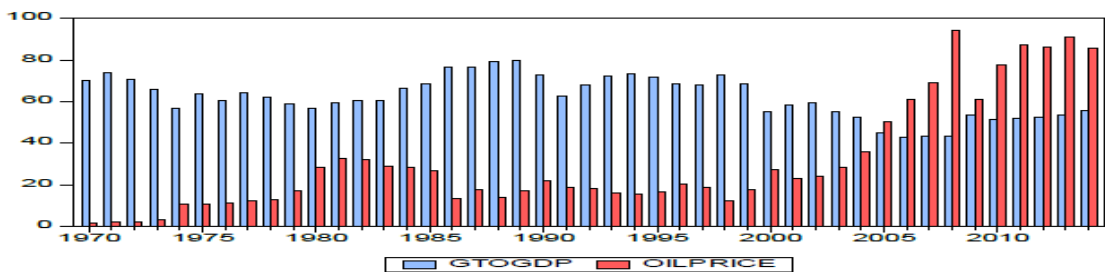
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

كما ان التقلبات التي تلاحق الاسعار النفطية بسبب التغيرات المستمرة والمتعددة التي تمس محيط الاقتصاد العالمي، لها الاثر الكبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تشل او ترفع

من ادائه والمتمثلة في معدلات النمو، والموازنة العمومية، واسعار الصرف، ومعدلات التضخم، والدين الخارجي، وذلك لوجود قنوات ناقلة لتلك التقلبات والتي تجعلها تصب في قنوات الاقتصاد من خلال التأثير في المتغيرات الكلية.

ففيما يخص أدوات السياسة المالية والمتمثلة في كل من الإيرادات والنفقات، فالشكل التالي يوضح تغيرات الانفاق الحكومي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بأسعار النفط.

الشكل (24-4): الانفاق الحكومي نسبة الى الناتج مقارنة بأسعار النفط 1970-2014



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

اذ يظهر جليا أن النفقات الحكومية الجزائرية عرفت تزايدا مستمرا خصوصا في فترات الراج أو البهبوحة النفطية ان صح القول، حيث سطرت الجزائر منذ الاستقلال والى يومنا هذا مجموعة من البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد الجزائري ودفع عجلة التنمية غير أن هذه الاخيرة كانت ولا تزال تهتم بالقواعد الهيكلية والبنى التحتية للاقتصاد الجزائري، وآخرها برنامج الانعاش الاقتصادي (2004-2001) منفقة ما يعادل 525 مليون دينار جزائري، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005) منفقة ما يعادل 4,203 بليون دينار جزائري والذي ارتفع الى 8,705 بليون دينار جزائري، وبرنامج التنمية الخماسي (2014-2010) أين تم تخصيص مبلغ يقدر ب 21.214 بليون دينار جزائري، وكل هذا بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر ومحاولة تكوين سوق ناشئة تستطيع مواكبة المنافسة العالمية على المدى الطويل، والتخفيف من الاستراد الذي أثقل كاهل الاقتصاد الجزائري.

وعليه وبعد التعمق في المنحنين السابقين يتضح جليا أن فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري، رغم التطورات التي لاحقته وما أعرب عنها من تحول منتقلة بسياسات من فكرة التقشف المالي الى سياسات مالية توسعية في إطار برنامج التكيف الهيكلي، نظرا لارتفاع حجم الإنفاق العام الذي ارتفع

من 42.94 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 53.70 % في عام 2009، ثم إلى 55.85% في 2014 مقدرة برغم تراجع أسعار النفط. ومع ذلك، معدلات النمو التي تحققت مازالت ضعيفة جدا مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم حقنها خلال كل هذه السنوات الماضية. وفي هذا الصدد، الإنفاق الإجمالي للاستثمار العام تجاوزت 10 % من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما يعادل تقريبا إلى 432 بليون دولار)، من أجل تحقيق فقط مبلغ متوسط النمو السنوي 4.7 % بين عامي 2001 و2012، والذي يكشف عن وجود خلل وفقا لتدابير اقتصادية بحتة (خسارة حوالي 5% من قيمة الاقتصاد)، والتي يمكن تفسيرها من خلال عدم وجود قطاع صناعي إنتاجي قوي، وفعالية ضعيفة من القطاع العام (الازدحام في الآثار). أما عن الإيرادات الكلية للاقتصاد الجزائري فهي الأخرى تبين مدى اعتمادها على الجباية البترولية في تحديد وتقرير السياسات الداعية للرفع بعجلة التنمية.

رابعا: الاطار العملي للدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة التي غطت الفترة الممتدة بين (1980-2014) على نموذج (MVTAR) الغير خطي وذلك بغية توضيح الآثار الفعلية للصدمة النفطية في الاقتصاد الجزائري على السياسة المالية وباقي المتغيرات المختارة أين تضمن النموذج ستة متغيرات : لوغاريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي $\log(G)$ ، ولوغاريتم الإيرادات العمومية الحقيقية $\log(T)$ ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي $GDPg$ ، واسعار البترول ، أما فيما يخص المتغيرات المتبقية أولها معدل التضخم INF مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) والذي سيسمح لنا بمراقبة تطور مستوى الأسعار، وأخيرا سعر الصرف الحقيقي RER ، لقياس أثر السياسة النقدية.

1. اختبار سكون السلاسل الزمنية:

بعد إجراء كل من اختبار (ADF) و اختبار (phillips-perron (PP) والذي يتميز بقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت، واختبار Kwiatowski Phillips, Schmidt and Shin (KPSS) تم التوصل الى النتائج المدرجة في الجدول التالي:

الجدول (1): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

Intercept		None				Lag	المتغيرات
KPSS		PP		ADF			
المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول		
0.816173	0.250449	0.9978	***0.0000	0.9842	***0.0000	8	Log(G)
0.680624	0.132884	1.0000	***0.0060	1.0000	***0.0044	8	Log(T)
0.463114	0.028318	0.0741	***0.0000	0.1730	***0.0000	8	GDPg

0.465250	0.079845	0.1712	***0.0000	0.1838	***0.0000	8	CPI
0.604343	0.100727	0.9527	***0.0000	0.9480	***0.0000	8	RER
0.485033	0.282214	0.9284	***0.0000	0.8679	***0.0000	8	OP

***, **, *, تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1 %، 5 % و 10 % على التوالي.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول تبين أن كل المتغيرات الاقتصادية لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5 %، أما فيما يخص اختبار (KPSS) فقد كانت المتغيرات غير مستقرة عند المستوى حيث كانت القيم للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة (0.463000) عند 5 %، ولكن بعد أخذ الفرق الأول أصبحت المتغيرات تتسم بالسكون وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) عند مستوى معنوية 5 %، وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى قامت الباحثة باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2): نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ	
***0.0021	***0.0017	8	Z=resid

***, **, *, تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1 %، 5 % و 10 % على التوالي.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية (0) عند مستوى معنوية 1 %.

ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية (0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة وعليه سيتم استخدام اختبار متجه الانحدار الذاتي (VAR).¹⁶

2. اختبار التكامل المشترك Cointegration Test:

يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة. من أهم اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات اختبار Juselius

Johansen الذي يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة Full Information Maximum Likelihood ((التي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية.

الجدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك (T, RGDP, CPI, OP, RER, G)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05
None *	0.888014	173.6380	40.07757	67.87085	0.0000
At most 1 *	0.792690	105.7671	33.87687	48.77973	0.0004
At most 2 *	0.534592	56.98740	27.58434	23.71006	0.1452
At most 3 *	0.442375	33.27734	21.13162	18.10613	0.1259
At most 4 *	0.386881	15.17121	14.26460	15.16509	0.0359
At most 5 *	0.000198	0.006127	3.841466	0.006127	0.9369

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

من الجدول أعلاه يتضح أن λ_{trac} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والدالة على وجود تكامل مشترك حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r=2$ عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقات توازنه طويلة الأجل بين بعض المتغيرات، أي أنها تظهر سلوكا متشابهًا في المدى الطويل. كما تم إجراء اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات للمدى القصير والتي تتضح نتائجها في الجدول التالي:

الجدول (4): نتائج اختبار العلاقة السببية للمدى الطويل بين المتغيرات (VAR)

Dependent Variables: OP			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
GDPg	5.808168	2	0.0548
LOGG	9.447797	2	0.0089
LOGT	17.36962	2	0.0002
Dependent Variables: LOGG			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
OP	12.60673	2	0.0018
CPI	7.244171	2	0.0267
Dependent Variables: RER			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
OP	7.259918	2	0.0265
LOGT	5.274705	2	0.0716

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews

بالاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، وانطلاقاً من قيمة الاحتمالية التي كانت أصغر من مستوى معنوية 10 %، يتم رفض الفرضية الصفرية والقائلة بعدم وجود علاقة سببية وقبول الفرضية البديلة والدالة على وجود علاقة سببية من سعر النفط الى كل من معدل نمو الناتج المحلي

الاجمالي، والانفاق الحكومي والايادات الحكومية. بالاضافة الى وجود علاقة سببية من الانفاق الحكومي الى كل من اسعار النفط ومؤشر اسعار المستهلك، واخيرا وجود علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي الى كل ن اسعار النفط والانفاق الحكومي.

3. تحديد فترات الإبطاء المثلثي: VAR Lag Order Selection Criteria :

لقد تم اختبار عدد فترات التباطؤ الضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وقد أظهرت النتائج أن عدد فترات التباطؤ المثلثي هي 2.

الجدول (5): نتائج اختبار تحديد فترات التباطؤ في النموذج (VAR)

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	519599.0	30.18795	30.46278	30.27905
1	248.6320*	246.7869	22.49267	24.41645*	23.13035*
2	49.80924	219.6890*	22.12113*	25.69387	23.30539

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

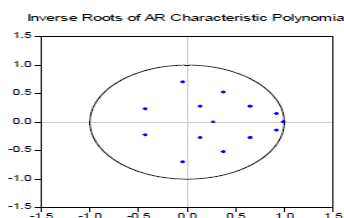
SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

كما يتضح من الشكل أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار (VAR satisfies the stability condition)، باعتبار أن جميع المعاملات أصغر من الواحد بالإضافة إلى أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل (7): جذور عكسية ل AR متعدد الحدود



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

4. اختبارات الخطية:

قبل الانتقال الى اختبار نموذج الحد التراجعي التلقائي متعدد المتغيرات (MVTAR) يجب اختبار إذا كانت المتغيرات خطية او غير خطية من خلال الاختبارات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (6): نتائج اختبار الخطية

TEST	RESULTS(t)
LM test for no threshold	0.176836 (0.5236)
Chi squared value	0.052736 (0.9 968)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

انطلاقاً من النتائج المدرجة في الجدول (5-6)، وبالنظر الى قيمة المعنوية (p value) ولكونها أكبر من مستوى المعنوية 5، فعليه نقوم بقبول الفرضية الصفرية والداعية لخطية النموذج وعليه سيتم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وعدم استخدام اختبار (MVTAR).

5. اختبار استجابة ردة الفعل: (Impulse–Response Functions)

وقد تم اجراء اختبار استجابة ردة الفعل للسعر النفطي على باقي المتغيرات الاقتصادية المدرجة في الدراسة وذلك لمدة 10 فترات زمنية. وقد تم الحصول على النتائج التالية:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل (5-2)، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في السعر النفطي مقدرة بانحراف معياري واحد أو بدولار واحد سيكون لها أثر معنوي ايجابي على الإيرادات الحكومية على طول فترة الاستجابة يصل كحد أقصى إلى 0.040122% في السنة الثانية التي تلي الصدمة أما اقلها فهو في السنة العاشرة والتي تصل قيمتها إلى 0.016087% سيكون للصدمة السعرية للنفط تأثير ايجابي على الانفاق الحكومي خلال المدى القصير من فترة الاستجابة حيث سيصل تأثيره إلى 0.362391% كحد أقصى في السنة الثالثة من حدوث الصدمة، لتتحول الى أثر سلبي خلال الفترة الرابعة والمقدرة بـ 0.385125%، ثم الفترة السادسة 2.238522%، ثم الفترة الثامنة بـ 10.57903%، والفترة العاشرة بـ 48.50495% ويلاحظ أن الأثر السلبي الذي يطول الانفاق الحكومي يحدث أثر سلبي للفترة التي تليها على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

أما فيما يخص تأثير الصدمة على نمو الناتج المحلي الاجمالي فسيكون لها أثر إيجابي خلال المدى القصير أي من بداية الفترة الأولى والمقدرة بـ 0.306409% الى غاية الفترة الرابعة 0.454900%، ليتغير بعد ذلك متحولاً الى أثر سلبي خلال الفترة الخامسة بـ 1.504935% ثم الفترة السابعة 6.543482%

ثم الفترة التاسعة ب 29.46328%، غير أن الفترة العاشرة فهي تمثل أقصى أثر ايجابي مقدر ب 62.14980 % في السنة العاشرة من حدوث الصدمة.

من جهة أخرى فإن حدوث صدمة ايجابية في السعر النفطي ب 1% سينتج عنها آثار سلبية على معدلات التضخم بالتناوب مع الآثار التضخمية، بمعنى أن الآثار السلبية ستبدأ انطلاقاً من الفترة الأولى التي ستلي الاستجابة مقدرة ب 0.218795 % ثم في الفترة الثالثة ثم الفترة الخامسة وهكذا الى غاية الفترة العاشرة والتي تمثل أكبر أثر سلبي سيتعرض له مؤشر أسعار المستهلك مقدراً ب 75.84710 % ، أما عن الآثار التضخمية فتبدأ انطلاقاً من الفترة الثانية مقدرة ب 0.926563 % ثم الفترة الرابعة وهكذا الى غاية الفترة العاشرة والتي تمثل أكبر الآثار التضخمية مقدرة ب 163.2898 %.

أما تأثير الصدمة السعيرية للنفط على سعر الصرف الحقيقي فقد جاءت ايجابية ومعنوية خلال المدى القصير لفترة الاستجابة تصل كحد أقصى إلى 1.444061 % في السنة الأولى من حدوث الصدمة، لتتحول بعد ذلك بالتناوب الى آثار سلبية وايجابية خلال المديين المتوسط والطويل، لين تم تحقيق أقصى أثر ايجابي خلال الفترة التاسعة من حدوث الصدمة مقدر ب 126.9442 % بينما الفترة العاشرة فقد تم تحقيق أثر سلبي يقدر ب 275.9376 %.

6. تحليل مكونات التباين: (Variance Decomposition)

للتعرف على مقدار التباين لكل متغير يتم عادة تحليل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج، وتم التوصل الى النتائج التالية:

الجدو (7-5): تحليل مكونات التباين

Percentage of the forecast error of:	Explained by shocks in:						
	Years	OP	GDPg	Log(G)	Log(T)	CPI	RER
OP	²	56.58037	0.197108	20.31275	12.16269	0.042755	10.70433
	⁶	3.647781	10.29026	82.12887	1.124993	1.030106	1.777983
	¹⁰	2.591309	10.83700	82.83066	0.892596	0.946353	1.902085
GDPg	²	3.112639	83.45257	0.315171	3.825629	7.358461	1.935527
	⁶	2.367342	11.08802	82.40577	0.948349	1.462708	1.727814
	¹⁰	2.536105	10.84585	82.87200	0.882728	0.951888	1.911436
Log(G)	²	0.854203	7.672587	79.03583	5.583382	4.369107	2.484894
	⁶	2.447441	10.65210	82.92963	0.979809	1.041437	1.949578
	¹⁰	2.540949	10.83489	82.86507	0.890871	0.953247	1.914971
Log(T)	²	21.20581	5.210530	7.528524	64.20233	0.001453	1.851346

	6	13.97508	18.44519	7.602191	45.94349	9.963225	4.070827
	10	10.83412	20.37507	9.631537	41.98234	13.75078	3.426150
CPI	2	1.409672	18.78155	11.52934	10.43656	56.35025	1.492630
	6	2.334710	10.59321	81.18860	1.228587	2.769822	1.885072
	10	2.557383	10.83484	82.85121	0.895799	0.950288	1.910475
RER	2	8.535093	2.998785	13.92947	53.63206	3.989358	16.91524
	6	2.860676	9.983611	82.10752	1.979779	1.087761	1.980654
	10	2.569318	10.81069	82.84471	0.907212	0.957548	1.910521

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

ومن خلال النتائج المدرجة في الجدول يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الطرفية للمتغيرات في المدى القصير أي في الفترة الثانية التي تتعلق بصدمات المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة جدا، بغرار سعر الصرف التي ارتبطت تقلباته الطرفية بكل من المتغير نفسه والنفقات الحكومية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والسعر النفطي.

أما عن المديين المتوسط والطويل، نجد أن حوالي 83 % من التقلبات في السعر النفطي ناتجة عن حدوث صدمة في الإنفاق الحكومي، وحوالي 11 % من التقلبات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما 3 % فقط من التقلبات فقط كان سببها صدمة في المتغير نفسه إذ تراجعت هذه الأخيرة بنسبة عالية.

وبالنسبة للتقلبات الحاصلة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فإنها كانت نتاجا لصدمة في النفقات الحكومية وأسعار البترول والتي تساهم في تفسير حوالي 38 % و 3 % على التوالي من التغيرات الحاصلة، أما عن بقية التقلبات فتتعلق بالمتغير نفسه وتقدر بحوالي 11%.

كما أن نسبة التقلبات الحاصلة في الانفاق الحكومي، فستساهم صدمات المتغير نفسه في تفسير حوالي 83 %، بينما يتوزع ما تبقى على صدمات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط بنسب تتراوح بين 11 % و 3 % على التوالي.

أما عن التقلبات الحاصلة في الإيرادات العمومية والمقدرة ب 46 % ناتجة عن صدمة في المتغير نفسه، وبالمقابل فإن صدمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ستفسر حوالي 20 % من التقلبات الحاصلة في الإيرادات الحكومية، لتليها تفسير حوالي 14 % و 14 % و 10 % على التوالي للصدمة الحاصلة في كل من سعر النفط، ومؤشر أسعار المستهلك، والنفقات الحكومية.

من جهة أخرى، فإن التقلبات الحاصلة في مؤشر أسعار المستهلك والمقدرة بحوالي 83 %، 12 %، 3، فهي ستنتج عن حدوث صدمات في كل من النفقات الحكومية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط على التوالي.

وأخيرا فإن حوالي 83% من تقلبات أسعار الصرف الحقيقية ناتجة عن صدمة في النفقات الحكومية، وبالمقابل فإن حدوث صدمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فستفسر حوالي 11% من التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف الحقيقي، بالإضافة إلى أن حدوث صدمة في أسعار النفط سينتج عنها تقلبات تقدر بـ 3% في أسعار الصرف الحقيقية. واستنادا إلى النتائج يتبين أن كل من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية تتأثر بالصدمات الحاصلة في السعر النفطي.

7. نتائج واستنتاجات اختبار الفرضيات:

بعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة لتحقيق هذا الهدف توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر، عند مستوى معنوية 5%.

حسب اختبار السببية فقد اتضح وجود علاقة قصيرة الاجل من أسعار النفط الى الانفاق الحكومي، وبالمثل فقد أكد اختبار السببية للمدى الطويل هذه العلاقة. أما من خلال اختبار استجابة ردة الفعل فقد اتضح أنه سيكون للصدمة السعرية الإيجابية للنفط تأثير ايجابي على الانفاق الحكومي وتعزوا الباحثة هذه النتيجة الى كون أن الاقتصاد الجزائري تابع للقطاع المحروقات والقطاع النفطي بشكل أخص كونه يمثل المورد الأساسي لمداخل الدولة، وعليه فإن حدوث صدمة ايجابية في السعر النفطي أي ارتفاع سعر النفط سيؤدي بشكل حتمي الى ارتفاع العوائد أي الإيرادات التي يتم على اساسها تحديد الخطط الانفاقية والتي تعرف حركة متسارعة خصوصا في الفترات الاخيرة او ما يعرف بفترات الانعاش الاقتصادي اين يحاول الاقتصاد الجزائري العمل على تحقيق تنمية اقتصادية، منطلقا من البرامج الهيكلية والتي اثبت العديد من الدراسات انها تعد الركيزة الاساسية لازدهار واستقطاب الاستثمارات الاجنبية، لذا فسيكون لها اثر ايجابي في بداية الفترة، وهذا ما توصلت اليه دراسة (Sajjad Faraji Dizaji, 2014) ¹⁷.

- الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على الإيرادات الحكومية في الجزائر، عند مستوى معنوية 5%.

من خلال اختبار السببية للمدى القصير لم تظهر وجود علاقة سببية من اسعار النفط الى الايرادات الحكومية، غير أن اختبار السببية للمدى الطويل فقد أوضح وجود علاقة سببية طويلة الأمد من اسعار النفط الى الايرادات الحكومية. وتعزوا الباحثة هذه النتيجة الى نفس الفكرة والتي تقوم عليها أي تحليل في الاقتصاد الجزائري، الا وهي الارتباط اللصيق للاقتصاد الجزائري وقرارات الفاعلين فيه الى اسعار النفط، وهذا ما يزيد توضيحا واثباتا على ربيعة الاقتصاد الجزائري، فالإيرادات الجزائرية في هيكلها تتكون من أكثر من 70% من الإيرادات النفطية (الجبابة البترولية). وبالتالي فان ارتفاع السعر النفطي سيؤدي الى ارتفاع حصيل الجبابة النفطية والتي ستحول بعد ذلك الى السياسات الافاقية المدرجة في الميزانية. وهذا ما تؤكدته دراسة (Michael & etl.)¹⁸ ودراسة (Massimo & Roel)¹⁹

• الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على نمو الناتج المحلي

الاجمالي في الجزائر، عند مستوى معنوية 5%:

من خلال اختبار السببية للمدى القصير لم تتضح وجود علاقة من اسعار النفط الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، غير أنه وبعد إجراء اختبار السببية في المدى الطويل استطاعت النتائج ان توضح وجود علاقة سببية من اسعار النفط الى الناتج المحلي الاجمالي. وتعزوا الباحثة هذه النتيجة الى الترابط الوثيق مرة أخرى للعائدات النفطية بالاقتصاد الجزائري والذي يمثل ما يقارب 50% بمعنى أن حدوث أي صدمة في السعر النفطي ستترجم مخلفاته مباشرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ويمكن تفصيل ذلك من خلال العلاقة الرابطة بين الإيرادات النفطية والميزان التجاري، وبالمثل بين الإيرادات النفطية والميزانية العمومية، فكما هو معروف في النظرية الاقتصادية الكلية الناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن مجاميع ثلاث موازين هي الميزان التجاري (الصادرات والواردات) والميزانية العامة والميزان الاستثماري (الاستثمار والادخار)، وعليه فارتفاع الإيرادات سينعكس ايجابا على عائد الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي على معدل نموه.. وهذا ما توصلت اليه دراسة (katsuya Ito, 2010)²⁰.

22 الفرضية الرابعة : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإيرادات والنفقات الحكومية على نمو الناتج

المحلي الاجمالي في الجزائر، عند مستوى معنوية 5% :

حسب اختبار استجابة ردة الفعل اتضح ان حدوث صدمة هيكلية في الإيرادات الحكومية بانحراف معياري واحد أو بدينار جزائري واحد سيكون له أثر ايجابي أما عن حدوث صدمة في الانفاق الحكومي بانحراف معياري واحد او بدينار جزائري واحد سيكون له أثر سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وهذا توضيح ان تأثير السياسة المالية على معدل النمو في الحالات الايجابية أكبر منها في

الحالات السلبية، مينة عدم وجود تناظر، مع الإشارة أن تأثير الانفاق الحكومي أكبر من تأثير الإيراد الحكومي، مما يدل على أن السياسة المتبعة من طرف صناع القرار السياسي هو اتباع سياسة مالية مسائرة للاتجاهات الدورية (معاكسة للفكر الكينيزي). أما عن نتائج هذه الدراسة فهي تتفق مع ما توصل اليه كل من (Chibi, Benbouziane, Chekouri, 2014)²¹.

الفرضية الخامسة : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على أسعار الصرف الحقيقية في الجزائر، عند مستوى معنوية 5% :

حسب اختبار السببية تبين أنه لا يوجد علاقة سببية من سعر الصرف الى اسعار الصرف الحقيقية في المدى القصير، غير أنه قد أوضح وجود علاقة سببية في المدى الطويل. أما حسب اختبار استجابة ردة الفعل فقد اتضح أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في السعر النفطي مقدرة بانحراف معياري واحد أو بدولار واحد سيكون لها أثر على سعر الصرف الحقيقي سيكون ايجابيا ومعنويا وتعزوا الباحثة هذه النتيجة الى كون ان العملة المتعامل بها في السوق النفطي هو الدولار الأمريكي، والمعلوم ان ارتفاع السعر النفطي سينعكس ايجابا على قيمة عملة الدولار الأمريكي مما سيزيد من قيمة الدينارات المتحصل عليها مقابل دولار واحد، هذا من جهة بالإضافة الى ارتفاع الاسعار النسبية الاجنبية مقارنة بالأسعار النسبية المحلية، مما سيتسبب في ارتفاع أسعار الصرف، اما عن الآثار السلبية فسببها هو ارتفاع الطلب على العملة نتيجة الزيادة في الانفاق، مما يزيد من الرفع في قيمة العملة وبالتالي انخفاض عدد الدينارات المقدمة مقابل دولار واحد. وهذه النتيجة تتعاكس مع دراسة (Usama Al-mulali, 2010)²². بينما تتماثل مع دراسة (Riadh, Hatem, Arafet, 2016)²³.

• **الفرضية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على التضخم (مؤشر**

أسعار المستهلك) في الجزائر، عند مستوى معنوية 5% :

حسب اختبار السببية للمدئين الطويل والقصير أوضحت النتائج انه لا يوجد علاقة سببية من أسعار النفط الى مؤشر أسعار المستهلك. وحسب اختبار استجابة رد الفعل فإن حدوث صدمة ايجابية في السعر النفطي مقدرة بانحراف معياري واحد أو بدولار واحد سينتج عنها آثار سلبية على معدلات التضخم بالتناوب مع الآثار التضخمية، وتعد هذه النتيجة منطقية وذلك كون ان النفط كمادة حيوية يعد العمود الفقري او الركيزة التي تقوم على اساسها الحياة البشرية والصناعية ووو، لذا فان ارتفاع سعر هذه المادة سينتج عنها ارتفاع في قيمة السلع المنتجة نتيجة ارتفاع تكلفة الانتاج مما سيتسبب في ارتفاع الاسعار النسبية وبالتالي ارتفاع في معدلات التضخم نتيجة ارتفاع مؤشر اسعار المستهلك، أما

الآثار السلبية أو انخفاض مؤشر التضخم هو ناتج عن ارتفاع الإيرادات النفطية التي يتم وضع جزء كبير منها في صندوق ضبط الموارد والذي يتم اعتماده كأداة فعالة في تخفيض معدلات التضخم، انطلاقاً من 2006. وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة (Thibault Mercier , 2016)²⁴.

خامساً: التوصيات المستمبطة من الدراسة:

- بعد محاولة البحث في أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، خلصت الباحثة إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها العمل على تحسين القرارات المالية، وتجمل أهمها فيما يلي:
1. بعد مرور عقدين من التخلي على القطاع الصناعي الذي كان يشكل الاستراتيجية الأساسية للاقتصاد الجزائري في مرحلة السبعينات، أصبح على الدولة لزاماً الآن أن تعاود التفكير لاسترجاع مكانة هذا القطاع الهام إلى مجريات الحياة الاقتصادية في الجزائر.
 2. السعي المستمر نحو التنمية التي لا تزال الجزائر بعيدة عنها في نظر الخبير الاقتصادي روبر مانديل، إذ يعتبر أن الاقتصاد الجزائري لا يزال مغلقاً بالرغم من الامتيازات التي تتوفر عليها الجزائر،
 3. السعي نحو فكرة التنوع سواء في القطاع المحروقاتي من خلال توسيع افق الانتاج الطاقوي، والغوص أكثر في الطاقات البديلة، أو القطاعات الإنتاجية كالقطاع الفلاحي، والسياحي لتخفيض الاعتماد على النفط تجنباً للصدمات والأزمات.

قائمة المراجع:

¹¹ Pierre Fontaine, «La Guerre Froide du Pétrole», Edition Je Sers, Paris, France, 1956, P8.

² Abdi, Yasser, P. Lopez-Murphy, A. Roitman, and R. Sahay, (2010), «The Cyclicity of Fiscal Policy in the Middle East and Central Asia: Is the Current Crisis Different?», IMF Working Papers WP/10/68.

³ Gaston K. Mpatswe, Sampawende J.-A. Tapsoba, and Robert C. York (2010). « The Cyclicity of Fiscal Policies in the CEMAC Region », IMF Working Papers, 120, pp 437-46.

⁴ Sarra Ben Slimane and Moez Ben Tahar (2010). « Why is Fiscal Policy Pro-cyclical in MENA Countries? », **Economic Research Forum**, 120, pp 437-46.

⁵ Shikha Jha, Sushanta Mallick, Donghyun Park, and Pilipinas Quising, «Effectiveness of Countercyclical Fiscal Policy: Time-Series Evidence from Developing Asia», **ADB Economics Working Paper Series No. 211**, August 2010.

⁶ David B. Gordon and Eric M. Leeper, «Are Countercyclical Fiscal Policies Counterproductive? », **National Bureau of Economic Research**, December 2005.

⁷ Mohsen Mehrara, Mana Mesbahi, Abbas Rezazadehkarsalari « The Relationship among Oil Shocks, Housing Investment and Economic Activities in Iran Based on Structural VAR Approach», **American Journal of Scientific Research**, Issue 30, pp. 113-124, 2011.

⁸ Nina Budina and Sweder van Wijnbergen, «F Managing Oil Revenue Volatility in Nigeria: The Role of Fiscal Policy », **Fiscal Studies**, 31 (2), pp. 251-285, 2010.

⁹ داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

¹⁰ براهيم بلقطة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)" مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

¹¹ Leonor Coutinho, « The Resource Curse and Fiscal Policy», **Cyprus Economic Policy Review**, Vol. 5, No. 1, pp. 43-70 (2011) 1450-4561.

¹² Sajjad Faraji Dizaji, « The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy) », **International Institute of Studies**, Working Paper No 540, 2012.

¹³ Nese Erbil, « Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries? », **IMF Working Paper**, July 2011.

¹⁴ Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, « The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria », **The Economic Research Forum**, Working Paper No 845, October 2014.

¹⁵ Nathalie Alazard & Guy Maisonnier, »L'offre et la demande de pétrole«, Panorama Le Point Sur, Innovation Energie Environnement, France, 2009, P2.

¹⁶ خالد محمد السواعي، "أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS"، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2011، ص 199.

¹⁷ Sajjad Faraji Dizaji, « The Effects of Oil Shocks on Government Expenditures and Government Revenues Nexus in Iran (as a Developing Oil–Export Based Economy) », **Op.cit.**

¹⁸ Michael Sturm, François Gurtner and Juan Gonzalez Alegre, «Fiscal Policy Challenges in Oil–Exporting Countries a Review of Key Issues», European Central Bank, Occasional Paper Series NO 104, June 2009.

¹⁹ – Masami Kojima, «Government Response to Oil Price Volatility», **World Bank**, Extractive Industries for Development Series 10, July 2009.

²⁰ katsuya Ito, " The Impact of Oil Price Volatility On the Macro Economy in Russia", Springer–Verlag, **Economic Analysis Working Papers**, Vol 9, No 05, 2010, PP 01–08.

²¹ – Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, « The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria », **The Economic Research Forum**, Working Paper No 845, October 2014.

²² Usama Al–mulali, « The Impact of Oil Prices on the Exchange Rate and Economic Growth in Norway», **MPRA Paper**, No. 26257, posted 31. October 2010

²³ Riadh Brini, Hatem Jemmali, Arafet Farroukh, « Macroeconomic impacts of oil price shocks on inflation and real exchange rate: Evidence from selected MENA countries», **Topics in Middle Eastern and African Economies**, Vol. 18, Issue No. 2, September 2016.

²⁴ Thibault Mercier, « Eurozone Oil and inflation: between rounds», **economic–research BNP PARIBAS**, 5 February 2016 – 16–05